



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

لماذا تتعثر المصالحة السياسية في ليبيا؟

مدخل:

كانت الأزمة الليبية في الفترة الأخيرة على موعد مع مجموعة من التطورات والتحركات التي تسعى إلى بلورة الاتفاقيات السياسية التي تمت أمام الكاميرات ومن خلفها، بين الشخصيات النافذة في كلٍ من طرابلس وطبرق، في صورة تحركات على الأرض، تفضي إلى إعادة توحيد ليبيا، وتوحيد مؤسساتها، من خلال توافقات تفضي إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية.

وكان من بين أحدث حلقات ذلك، التحركات التي قام بها الدبلوماسي اللبناني، غسان سلامة، بصفته المعين محل مارتن كوبلر، كمبعوث للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا، في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، والتي سبقها اجتماع للجنة الحوار الوطني الليبي في العاصمة التونسية.

جاء هذان الحدثان في أعقاب الدورة السنوية الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛ حيث كانت مناسبة مهمة للقاء كبار المسؤولين في المنظمة الدولية، وفي حكومات البلدان المعنية بأزمات الشرق الأوسط، مثل ليبيا واليمن وسوريا.

ولقد تمخضت هذه اللقاءات بالفعل عن طرح عدد من المبادرات والتحركات من جانب الأمم المتحدة سعياً لحل أزمات المنطقة المستعصية، كما تم في حالة إسماعيل ولد الشيخ بالمبادرة الأممية الرباعية في اليمن، وسلامة في ليبيا.

وفي حقيقة الأمر؛ قد تبدو مهمة سلامة سهلة في ظل كونه يتحرك على أساس بعض القواعد المتفق عليها من جانب أطراف الأزمة في شطري ليبيا، ولتنفيذ اتفاقيات قاعة بالفعل، ومن بينها اتفاق الصخيرات، الموقع في المغرب في السابع عشر من ديسمبر 2015م، والاتفاق الذي توصل إليه قائد الجيش الوطني الليبي، اللواء خليفة حفتر، الذي يعتبر رجل شرق ليبيا القوي، والرقم الصعب في المعادلة السياسية والعسكرية على الأرض، ورئيس حكومة الوفاق والمجلس الرئاسي الليبي، فايز السراج، في فرنسا، في الخامس والعشرين من يوليو الماضي.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إلا أن مهمة سلامة ليست بالسهلة، باعتبار حقيقة بسيطة هي المضاعف المشترك الأكبر في كل أزمات المنطقة، وهي أن هذه الأزمات والحروب؛ إنما هي بالوكالة عن أطراف أخرى إقليمية ودولية نافذة وقادرة، ولها مصالحها، وهي في الأصل التي تبقى الأطراف الليبية الفاعلة على قيد الحياة، وبالتالي؛ فإن موقفها هي هو الأكثر أهمية في هذا كله.

وبالبداهة؛ فإن هذه الأطراف تتعارض في أجنداتها ومصالحها مع بعضها البعض، وبالتالي فهي توجه الأطراف الليبية المختلفة نحو الاتجاهات التي تضمن أو تحقق لها هذه المصالح، وبالتالي أيضاً؛ فإنه حتى لو أراد الليبيون الوصول إلى معالجة ما لأزماتهم؛ فإنهم لن يستطيعوا تمريرها من دون موافقة الأطراف الدولية.

وفي هذا الإطار؛ فإن هناك الكثير من العوامل والملايسات التي تشير إلى أن سلامة لن يستطيع فرض الأجندة التي يحملها على كل الأطراف الليبية، وهو ما تناقشه هذه الورقة.

خلافات الأشقاء.. الفرقاء!

في مؤتمر صحفي عقده في العاصمة الليبية طرابلس، على هامش لقاءاته مع السراج، ومع رئيس مجلس الدولة الليبي، عبد الرحمن السويحلي، قبل أن يمضي إلى مدينة القبة للقاء رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح؛ حيث أكد أنه لم يصل إلى توافقات على كل النقاط خلال لقاءاته في طرابلس، وإنما حول بعضها فقط.

وحتى في شأن حوارات تونس الذي تم بين لجنتي الحوار عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، ضمن عملية إعادة هيكلة اتفاق الصخيرات، فإنه تمخض عن نتائج عامة، من دون برامج تنفيذية؛ حيث تم الاتفاق على "إعادة هيكلة السلطة التنفيذية" من دون تفاصيل باستثناء أنه تم الاتفاق على أن يتكوّن المجلس الرئاسي من رئيس ونائبين ورئيس وزراء مستقل.

فقط سلامة، وعبد السلام نصية، رئيس لجنة الحوار عن مجلس النواب، قالوا إن لجان الحوار توصلت إلى "عدد من التفاهات" حول عدد من النقاط الواجب تعديلها في الاتفاق، ولكن من دون تفاصيل.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ربما الشيء المحدد الذي تم ربما تأقيته بشكل دقيق في هذه الحوارات، هو الفترة الانتقالية التي قال موسى فرج رئيس لجنة الحوار المنبثقة عن المجلس الأعلى للدولة، إنها سوف تستمر 50 أسبوعاً، أي نحو عام؛ حيث ذكر أنه سوف يتم الوصول خلال هذه الفترة إلى مرحلة الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيا.

ولكن بشكل عام كان هناك إجماع على أن هناك نقاطاً عالقة لم يتم التوصل إلى معالجات لها، وفي الغالب - وفق تسريبات - فإن مسألة الترتيبات الأمنية ونزع سلاح الميليشيات وموقفها فيما يتعلق بالاندماج في الجيش الوطني الليبي؛ هي من أبرز المشكلات التي لم يتم التوصل إلى حل لها.

تحركات سلامة ومعضلة الأطراف!

ونقف عند أول عائق، وهي القوى التي يسعى سلامة إلى دمجها في العملية السياسية الجديدة في ليبيا، فهو - بما أنه في الغالب مبعوث للغرب وليس للأمم المتحدة بالمعنى الدقيق للكلمة - فإنه يسعى إلى أمرين فيما يخص الجماعات الدينية وقوى ما يُعرف بالإسلام السياسي.

الأول، دمج الميليشيات "الإسلامية" المسلحة، والتي لا تزال خارج سيطرة الدولة، مثل سرايا الدفاع عن بنغازي، وكتائب الزنتان، وغيرها، في الجيش الليبي، وهذا يقوده الآن خليفة حفتر، والذي حارب هؤلاء وحاربوه بالدم والنار، وعلى أسس عقيدية وأيديولوجية، لا يمكن معها تصور حدوث ذلك.

الثاني، هو دمج الإخوان المسلمين وأحزاب سياسية إسلامية أخرى، مثل الأحزاب التي انبثقت عن الجماعة الليبية المقاتلة، وهما بالتحديد حزباً "الوطن" الذي انضم إليه عبد الحكيم بلحاج، وحزب الأمة الوسط، الذي أسسه سامي الساعدي، وكلاهما كان قيادياً في الجماعة.

بل إن الأمر يشمل، كما أشارت بعض التقارير الإخبارية، أن سلامة يسعى إلى ضم عناصر من جماعات محسوبة على تنظيم "القاعدة" - مثل أنصار الشريعة التي حلت نفسها بعد العمليات المصرية والليبية الكبيرة في بنغازي ودرنة، في 2016م - في الحكومة والبرلمان الجديدين.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وهو بطبيعة الحال أمر ليس من المتصور قبوله من جانب مصر والإمارات وفاعلين إقليميين آخرين لهم تأثيرهم في الملف الليبي، بل لعله يمكن القول إن مصر هي الأكثر تأثيراً في الملف الليبي من غيرها من الدول، بما في ذلك لندن وقوى دولية أخرى، وحتى الآن؛ الرؤية المصرية هي المتصدرة الوضع على الأرض في ليبيا، على الأقل فيما يتعلق بحزام الأمن القومي المصري شرقي ليبيا.

المستوى الثاني من الأطراف الذين يسعى سلامة إلى دمجهم، هم مؤيدو نظام العقيد الليبي، معمر القذافي، ومن بينهم نجله نفسه، سيف الإسلام، وهو بطبيعة الحال، أمر حاصل على موافقة بعض الأطراف الإقليمية، مثل مصر، باعتبار أنه يضمن انضمام قبائل معتبرة الحجم في الواقع السياسي والديموجرافي الليبي، في العملية السياسية، أهمها قبائل القذافنة، التي ينتمي إليها القذافي.

سلامة ذكر في تصريحات لقناة "فرانس 24 عربي" يوم 23 سبتمبر الماضي على هامش اجتماعات الجمعية العامة، أن "الانتخابات (البرلمانية والرئاسية) يجب أن تكون مفتوحة للجميع. أريد ألا يكون الاتفاق السياسي ملكاً خاصاً لهذا أو ذاك، فهو يمكن أن يشمل سيف الإسلام (نجل العقيد القذافي)، ويمكن أن يشمل مؤيدي النظام السابق الذين استقبلهم علناً بمكتبي".

مستوى ثالث لن يلاقي أي قبول من مختلف الأطراف المتحكمة في الأزمة الليبية، هو أنه دعا إلى توحيد جهود هذه الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة، وهو أمر غير متصور كذلك بطبيعة الحال، بل إنه حتى بعض الدوائر في بعض الدول المنخرطة في الأزمة الليبية؛ ليست كل مؤسساتها حرة الحركة في العمل في ليبيا بشكل منفصل بحسب طبيعة الاختصاص.

ففي مصر، هناك لجنة معنية بالملف الليبي، يرأسها رئيس الأركان، الفريق أول محمود حجازي، وتضم رئيس جهاز المخابرات العامة، ورئيس سلاح المخابرات الحربية والاستطلاع، ووزير الخارجية، وبالتالي؛ فإن حتى هذه الأطراف الثلاثة المتباينة في طبيعتها بين مدني وعسكري، وبين استخباري ودبلوماسي؛ لا تستطيع القيام بتحريك منفرد في الأزمة الليبية، وبالتالي من الصعب للغاية تصور أن تعمل مع أطراف تناصبها العداء في ليبيا مثل الحكومة البريطانية.

من ناحية أخرى؛ لا يمكن القول إن لندن تشعر بالارتياح بسبب النجاحات التي حققتها القاهرة بمساعدة إماراتية استخبارية ومالية وعسكرية فعالة، سواء من خلال مسار حفتر أو



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

من خلال مسارات أخرى، شملت قيادات القبائل الليبية التي استطاعت المخابرات المصرية إعادة الاتصال بها بعد الاستقرار النسبي الذي تحقق في 2016م، في ليبيا، والتي ترتب عليها – أي هذه النجاحات – استبعاد مختلف الأطراف التي كانت في اجتماعات الدوحة ولندن، طيلة شهور الحرب في ليبيا، منذ فبراير وحتى أكتوبر 2011م، وكان يتم الترتيب لأن يتولوا زمام السلطة في ليبيا، وعلى رأسهم حزب البناء والتنمية، الذراع الحزبي للإخوان المسلمين في ليبيا، بجانب الجماعة الليبية المقاتلة.

ويكفي في هذا الإشارة، إلى أن عبد الحكيم بلحاج الذي كان أميرًا للجماعة الليبية المقاتلة، يقيم في لندن بشكل شبه كامل، ويتنقل بين تركيا والجزائر ودول أخرى، بجواز سفر بريطاني، بجانب جوازيه السوداني، والليبي بطبيعة الحال.

وكان من المفترض أن يلعب بلحاج الذي استبعدته سياسات محور القاهرة أبوظبي، مع الرياض التي كانت تلعب بعض الأدوار في هذا المجال قبل انشغالها في أزمتها الراهنة مع إيران، وفي الحرب على اليمن؛ أن يلعب أدوارًا سياسية أكبر في مستقبل ليبيا، ولكن لم يتم ذلك بعد ظهور حفتر وشمول الحرب على ما يُعرف بالإرهاب لمختلف تنظيمات ما يعرف بـ"الإسلام السياسي" بما فيها الأحزاب التي نشأت عن الجماعة الليبية المقاتلة.

بل إنه بعيدًا عن ذلك كله؛ فإن مبادرة القوى الليبية الوطنية، أرسلت في الثاني من أكتوبر رسالة إلى سلامة، طالبت فيها باختيار شاغلي المناصب في المجلس الرئاسي، والحكومة، وكذلك الوظائف والمناصب التنفيذية، من خارج الأطراف المتنازعة على السلطة في البلاد.

أعضاء مبادرة القوى الليبية الوطنية قالوا في الرسالة إن "تقاسم السلطة التنفيذية بين البرلمان ومجلس الدولة والقوى السياسية المتصارعة على السلطة، سيؤدي حتمًا إلى حكومة محاصصة ضعيفة وسلطة تنفيذية غير قادرة على مواجهة التحديات".

كذلك يواجه سلامة عقبة مهمة ترتبط بهذا الأمر، وهي القانون الناظم للانتخابات الرئاسية. فليبيا لم تعرف أية انتخابات رئاسية في تاريخها، وحتى بعد رحيل القذافي عن السلطة؛ كان كل ما مرّت به ليبيا هي مراحل انتقالية نظمت اتفاقيات سياسية معينة المناصب المرتبطة بمنصب الرئاسة، مثل المجلس الرئاسي، ومجلس الدولة، وذكرت كلٌّ منها صلاحيات أعضاء ورؤساء هذه الهيئات.

وليست المشكلة في قانون جديد للانتخابات بقدر ما هي فيما سوف ينص عليه من صلاحيات لهذا الرئيس، وبالتالي كيف سوف يكون شكل النظام السياسي الليبي؛ برلماني



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

بصلاحيات واسعة لرئيس الحكومة، وشرفية للرئيس، أم رئاسي برلماني تكون صلاحيات الرئيس فيه محدودة وتتم الرقابة على أعماله من البرلمان، أم رئاسي بالكامل، بصلاحيات واسعة مع ما لذلك من مخاطر في بلد مثل ليبيا تنبني ثقافته السياسية والاجتماعية على أساس الزعامة القبلية، وهيمنة شخص الحاكم.

وفي الأخير؛ فإن هناك العديد من الأمور التي تقول بأن الأمر سوف يستغرق أكثر من العام التي تحدد في اتفاق باريس بين حفتر والسراج منذ بضعة أشهر، وحتى أكثر من العام الذي ذكره موسى فرج في ختام حوارات تونس، وأن الأمر يظل في أيدي القوى الإقليمية والدولية المتحكمة في الملف الليبي، وهذا في الغالب؛ لن تلتقي في الوقت الراهن أبداً.

وهو حتى ما بدا في جولة وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، ولقائه الأخير مع حفتر ذاته، بعد أن كانت لندن لا تعترف به، وترى فيه خصماً لحلفائها في ليبيا، بالتزامن مع الزيارة التي قام بها وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، أليستر بيرت، وكلاهما لم يفض لأية نتائج فيما يخص الموقف المصري من عدم إمكانية قبول أي دمج لأمرء الحرب السابقين أو قادة منظمات مُصنَّفة إرهابية في ليبيا.

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية